

## الفصل الثامن

- النزوح العربي والإرهاب الصهيوني
- مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وكيف بدأت



## الإرهاب الصهيوني النزوح العربي ومأساة اللاجئين (١)

كان تصريح بلفور الذى مر بنا ذكره مع نتائجه مفتاح هذه المأساة التى تعتبر أكبر مأساة إنسانية فى القرن العشرين . فقد استغل اليهود هذا التصريح وساندتهم السلطة المتدبة فأنشأوا الوكالة اليهودية فى الأراضى المقدسة ، ووجهت هذه الوكالة جهودها إلى تحقيق أمرين اثنين : أولهما الاستيلاء على الأرض بأى ثمن ، ثانيهما تكثيف الهجرة اليهودية من أرجاء العالم فى هذه المنطقة المأهولة بأهلها من آلاف السنين .

وكان أول حدث لهذه المأساة امتلاك اليهود مرج ابن عامر ، الذى يملكه شخص من عائلة سرمق اللبنانية وتقدر مساحة هذا المرج بأكثر من مائتى ألف دونم فيه اثنتان وعشرون قرية ، تزرعها تسعمائة أسرة عربية فلما تمت صفقة البيع ، أجبرت هذه الأسر على هجر قرأها فكان هذا النزوح أول منحدر إلى اللجوء فانتشر هؤلاء الفلاحون الذين لا يحسنون غير الزراعة فى المدن والقرى ، وعلى المرء أن يتصور حالة ابن القرية الذى فقد أرضه وجاء إلى المدينة ماذا يصنع ؟

وبخروج هؤلاء المنكوبين أقيمت حالاً فى المرج المستعمرات الصهيونية .

كذلك أعطت حكومة الانتداب امتياز استخراج أملاح البحر الميت ومعادنه لليهود ومنحتهم أرضاً واسعة كما أجرت للشركة أربعة وستين ألف دونم ووضعت ضرائب على الفلاحين فاضطر بعض الملاكين لبيع قسم من أراضيهم من أجل العيش وسداد الديوان ومع

(١) انظر فى هذا الفصل فظائع الصهيونيين فيما يأتى :

(1) Arther Koeater Promise and Fallfilment; Paleatin 1917 - 1949 New York 1951.

(2) Davis, John, H. the Evasive Peace, A study of Zionist - Arab Problem London 1968.

ذلك فلم يستطع اليهود استملاك أراضٍ واسعة عن طريق الشراء. ونشطت الوكالة اليهودية ببناء المستعمرات وتكاثرت الجماليات اليهودية المستوردة من الخارج، فأنشأت منظمات وكونت جمعيات سرية، وكثر التصادم بين العرب واليهود، وارتفع نزوح العرب الإجبارى وبلغ ذروته فى عام ١٩٤٨ عندما أعلنت بريطانيا أنها تنهياً لإخلاء البلاد، وأنها سوف تنهى الانتداب فى ١٥ آيار (مايو ١٩٤٨) فتهياً جيش الهاجاناه لتنفيذ مخططة المرسوم الذى دل عليه تنفيذه. وتعمل تحت إمرة هذه الجيش عصابات أشدها شراسة وقسوة عصابة «الأرغون زفاى ليؤمى» وقد ثبت أن الهجمات الصهيونية التى حدثت بين عامى ١٩٤٥، ١٩٤٧ كانت وفقاً لاتفاق سرى بين الهاجاناه والأرغون.

وعودة إلى مأساة دير ياسين، ففى ٩ أبريل ١٩٤٨ زحف جيش الهاجاناه على قرية دير ياسين واستولى عليها وسلمها إلى عصابة الأرغون بقيادة مناحيم بيغن فدمرها وقام فيها بمجزرة بشرية مروعة كان لها تأثير نفسى عميق ومخرب. يقول السيد جاك رينييه مندوب الصليب الأحمر: لقد زرت خرائب قرية دير ياسين فاكتشفت ٢٥٠ جثة من الرجال والنساء والأطفال مكدسة فى بئر، وكانت هذه المذبحة بمثابة إنذار وإدخال الرعب على قلوب الجماعات العربية لأجل أن يتركوا القرى والمدن، وقد استغلها اليهود وتبجح بها بيغن لما أحدثته من التأثير النفسى الهائل على نفوس العرب، فهجروا قراهم واستمر اليهود باتخاذ هذه الطريقة ونفذوها فى قبيه وقلقيليه وخان يونس وغزة. وقبل أن تبدأ الجيوش البريطانية بالجلاء زحفت العصابات العاملة تحت أوامر الهاجاناه على القرى، واستعملت وسائل إجرامية مرعبة منها تلك القبيلة التى صنع الصهيونيون لمدفع الهاون دافيد كانت تحمل ١٦ رطلاً من المواد المتفجرة فكانوا يلقونها دون هدف فتحدث تدميراً نفسياً ومادياً. ومنها أيضاً قبيلة على هيئة براميل مملوءة بخليط من المتفجرات والبتترول تتركب على عجلتين من المطاط يحتويان جهاز التفجير، ويجرى دحرجة هذه البراميل من الأعلى فى الطرقات المنحدرة إلى أحياء المدن والقرى فتصطدم بالجدران والأبواب فيحدث عنها انفجارات مرعبة ولهيب محرق يأتى على كل شىء يلتقى به.

وكانت تصاحب هذه الانفجارات أصوات الرعب المسجلة بصورة خاصة ترتفع من مكبرات صوت تحملها سيارات جيب، وهذه الأصوات مكونة من عويل وأنين المكروبات للنساء العربيات ورنين أجراس سيارات الإطفاء ويصحب تلك الأصوات صوت من أعماق القبور ينادى: «يا جميع المؤمنين انقذوا أرواحكم اهربوا وانجوا بحياتكم، اليهود يستعملون

الغاز والأسلحة الذرية اسرعوا في الفرار ناجين بأنفسكم على اسم الله» هذه الأصوات تدعى (أبواق أريحا).

وأبواق أريحا هذه هي الأبواق التي أرشد إليها «يهوه» إله اليهود القبلي، الذي أرشد يشوع بن نون ليستعملها عند غزوه لمدينة أريحا حيث أمره قائلاً ليشرح:

«أدخل أريحا وأنا أمامك، واقتل بحد السيف كل ما في المدينة من رجل وامرأة وطفل وشيخ حتى الحمير والغنم والبقر وقيل أن تدخلها يحمل سبع من الكهنة «الأبواق» ويدرون بالمدينة سبع مرات ينفخون بالأبواق السبعة فإذا سمع صوت قرن الهتاف هتف الشعب فتسقط المدينة»<sup>(١)</sup>.

في ٢١ نيسان (أبريل ١٩٤٨) شرع القائد البريطاني في سحب قواته وأخبر القيادة المشتركة من الهاجاناه والأرغون عن عزمه على الانسحاب، وكانت هذه العصابات تتحفظ للانقضاض على العرب، ولم يخبر زعماء العرب بما عزم عليه، وقد بدأ الهجوم الصهيوني على الأحياء العربية مستخدمين الإذاعة ومكبرات الصوت التي تحذر السكان العرب بالابتعاد عن ثكنات المرتزقة (وهم المتطوعون العرب) وأنذرتهم بترحيل نساءهم وأولادهم قبل وصول فرق جديدة من العراقيين، وتعهدت بتسهيل المرور في أمان والمرافقة إلى المناطق العربية وحذرت من العواقب المؤلمة.

وعند غروب الشمس أخذت قنابل الهاون (دافيدكا) تتساقط على الأحياء العربية من مرتفعات الكرمل، وتدحرجت «براميل» المتفجرات في الطرقات والممرات واختلطت الانفجارات بأزيز رصاص البنادق والرشاشات وأصوات أبواق أريحا، والعرب يرون بأعينهم انسحاب العسكر البريطاني.

وعندما أرخت الظلمة سدولها ملأ الرعب قلوب العائلات العربية فاندفعوا بالهروب من هذا الجحيم، دون أن يلتفتوا إلى أي شيء له ثمن، طالبين النجاة من مذابح اليهود وتعذيبهم ويقولون مناحيم بيغن متبجحاً إن العرب خرجوا وهم يصرخون: «دير ياسين» «دير ياسين».

وقد وصفت صحيفة (الجيروساليم بوست) الحالة في اليوم التالي بقولها: «إن الهجوم الصهيوني كان يرغم العرب على الفرار في طريق واحد مفتوح إلى البحر، وكانت الممرات

(١) (يشوع-٦) وهي أحد أكاذيب اليهود.

الضيقة مزدحمة بالشيوخ والأطفال والنساء الذين مات كثير منهم اختناقاً تحت الأقدام أو غرقاً عند نزولهم فى الزوارق المحملة فوق طاقاتها، وكثير منهم مات بالرصاص الذى كان يتساقط على رؤسهم بتوجيه صهيونى<sup>٥</sup>.

وفى ١٥ أبريل ١٩٤٨ هاجم الصهيونيون يافا بوحداث الأرغون، وهى العصابات التى تولت مذبحه دير ياسين قبل أسبوعين من هذا التاريخ.

ويافا المفروض فيها أنها من المدن التى تقع ضمن الدولة العربية فى مشروع التقسيم، فبدأ قصفها بمدافع الهاون، وهى مدافع يزعم الصهيونيون أنهم استولوا عليها من معسكر بريطانى بعد شن غارة عليه، واندفع اليهود إلى المدينة ينهبون كل شىء تقع أيديهم عليه ويحطمون كل شىء مما يتعذر حمله، واستخدمت عصابة الأرغون خطة أبواق أريحا وقتل «البراميل» واستعراض الأسرى العرب أمام اليهود كما فعلوا بعد حادث دير ياسين، وانضم بعد ذلك إلى الأرغون قوات الهاجاناه والبالماخ واندفعوا للنهب والسلب والتخريب الوحشى، وقد صمدت الحامية العربية فى يافا مدة ثلاثة أسابيع، وسلمت المدينة فى ١٢ آيار (مايو ١٩٤٨) أى مع وجود السلطة البريطانية المنتدبة المسئولة، كما هو مفروض عن تكوين دولة فلسطينية قادرة على إدارة نفسها !!.

واتجه اليهود إلى عكا التى كان من المفروض أن تقع ضمن الدولة العربية فى مشروع التقسيم وقد ازدحم فيها السكان بإضافة للاجئى حيفا وبدأ القصف بمدافع الهاون على المدنيين المكسدين فيها وطلب القائد استلام المدينة.

وفى ١٧ مايو ١٩٤٨ احتل الصهيونيون مدينة عكا وبدأ إفراغها من السكان العرب فلم يبق من عدد ٨٠,٠٠٠ نسمة إلا ٢٠٠٠ نسمة وانفرد الصهيونيون فى إفراغ القرى والمدن فى الجليل الشرقى استولوا على طبريا وأخلوها من السكان بخطة بوق أريحا ومدافع الهاون وبراميل المتفجرات، وعندما سحبت القوات البريطانية وحداتها فى ٢٨ أبريل ١٩٤٨ من صفد، انطلقت عصابات البالماخ من طبريا فاستولت على كل القرى العربية الواقعة فى طريقها منفذة سياسة الأرض المحروقة؛ أى إنها تخربها كى لا يعود أهلها المهجرين إليها مرة ثانية، أو كما وضعت الصهيونية اسم الشفرة لها «المكنسة» Matater ثم هوجمت صفد بمدافع الهاون والبراميل المتفجرة مصحوبة بخطة بوق أريحا.

وفى ١١ يوليو ١٩٤٨ قاد موسى ديان كتيبة من الكوماندوس بسيارات الجيب إلى مدينة اللد والرملة، وأخذ أفراد هذه الكتيبة مع قائدهم يطلقون نيران بنادقهم ومدافع الرشاشات فى الشوارع وعلى الأحياء دون تمييز فتكدست فى الطرقات جثث الرجال والنساء والأطفال دون رحمة، وفى اليوم التالى قاموا بجمع كل الرجال العرب القادرين على حمل السلاح وحبسهم فى حظائر خاصة وأخذت السيارات تطوف الشوارع وتعلن مكبرات الصوت أنه لن يتم تزويد الطعام ولا الماء، وأمام العرب ٤٨ ساعة للخروج إلى شرق الأردن وشرعت عساكر اليهود فى نهب المدينتين وسلبهما.

وفى ١٣ يوليو ١٩٤٨ أوضحت المكبرات أن طريق اللد يكون فوق جسر هنداس وطريق أهل الرملة فوق جسر كوباخ، وكان سكان المدينتين ٦٥,٠٠٠ أضيفوا إلى اللاجئين.

وفى طرق الكيد يقول إيجال آلون قائد البالماخ لقد رأينا أن نظهر الجليل حيث لم يبق لدينا غير خمسة أيام عن ١٥ آيار (مايو ١٩٤٨) لنوجد أرضاً يهودية فيها، ويتبين لى أن هذه الحرب الطويلة قد أضعفت قواتنا وأماننا واجبات كبيرة لوقف الهجوم العربى المنتظر فعلىنا أن نتخذ وسيلة أخرى للخلاص من الجاليات العربية الموجودة فى الجليل فجمعت مختارى اليهود الذين لهم اتصال شخصى بمختلف القرى العربية، وطلبت منهم أن يهمسوا فى آذان العرب أن القوات الإسرائيلية الكبيرة قادمة، وأنها قررت أن تحرق القرى جميعها فى الحولة وأوصيتهم بأن يتظاهروا للعرب أنهم أصدقاؤهم وأن لهم متسعاً من الوقت للهروب، وقد وصلت هذه الخيلة إلى هدفها تماماً ووقع بأيدينا مركز الشرطة فى حلسا دون أن تطلق رصاصة، وهكذا أجلىنا العرب من هذه المنطقة الواسعة.

ومن وسائل الكيد التى استعملها اليهود فى الأراضى العربية أنهم بثوا أفراد عصابة تابعة للهاجاناه تلبس الملابس العربية، وتنطق اللغة بلهجة أهل البلاد، مهمتها بث الإشاعات والذعر والتقاط المعلومات التى يمكن استغلالها للإرهاب والتهجير. وبعد كل هذا يزعم اليهود أن العرب تركوا البلاد مختارين يقول الجنرال جلوب باشا لو أن المهجرين كانوا مختارين فى ترك البلاد لما خرجوا بملابسهم فقط لقد خرجوا فى حالة من الذعر والفوضى المملوءة بالرعب بحيث لم يستطع الزوج أن يجد زوجته ولا الآباء أبناءهم ويشبه وصفه وصف يوم الحشر الذى وصفه القرآن الكريم «يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه وصاحبته وبنيه».

وتقول صحيفة الإيكونوميست اللندنية فى ٢١ أغسطس ١٩٤٨ لقد جرى تجريد النازحين العرب بصورة منتظمة من كافة أمتعتهم وممتلكاتهم.

وحين بدأت الأرتال الطويلة فى مسيرتها، أخذت القوات الإسرائيلية تطلق النار عليهم أو كما يقول الميجور أو بالانس «لقد فتحت نيران المدافع فوق رؤوسهم لمساعدتهم فالحرارة بلغت مائة درجة فى الظل، ولم يملك العرب الطعام والماء طيلة ثلاثة أيام والذين بقى معهم شىء أخذ منهم عند عبور الجسر، ثم حلقت الطائرات الإسرائيلية الصغيرة لتنتشر أزيزها فوق الصفوف الطويلة من النازحين المطرودين وهم يجتازون التلال مجهدين، ومات أطفال لا يحصى عددهم بسبب العطش وحده لكى يصل معظم النازحين فى نهاية المسيرة إلى التلال اليهودية وإلى وادى الأردن أو مرتفعات شرق الأردن، أما فى الفالوجا بعد استسلام القوات المصرية سئل السكان العرب عما يريدون البقاء أم الرحيل فقالوا نريد البقاء عند ذلك نسف اليهود العديد من المنازل بالديناميت، وجرى إنذارهم بأن القوات الآتية سوف تعاملهم أكثر خشونة فغير العرب رأيهم وتم ترحيلهم إلى شرق الأردن. وفى جناح السرعة أقيمت المستوطنات اليهودية وامتلكت البيوت والمزارع العربية.

لقد أنكر الكونت برنادوت هذه الفضائح اللإنسانية قبل اغتياله بيد الصهيونيين، وصرح أن لهذا الشعب البرى الذى أخرج من دياره فى ظلال هذا الرعب وقسوة الحرب حق العودة إلى دياره، وأن يؤكد على ذلك وينفذه، وقد اتخذت جمعية الأمم المتحدة قرار ١٩٤٤ بتخيير اللاجئين فى العودة إلى ديارهم أو التعويض عما فقدوه. وأرسل شرتوك وزير خارجية إسرائيل جواباً إلى برنادوت أنكر فيه حق العرب فى الرجوع، محتجاً بصعوبة عودتهم إلى الوضع الطبيعى الذى يشكل صعوبة لإسرائيل. ولكنه لم يتذكر أنهم يعودون إلى وطنهم وإلى بيوتهم وأملاكهم، وأنه هو يجلب من آفاق العالم اليهود يأويهم فى هذه البيوت، ويبنى لهم المستعمرات فى حقول العرب.

لقد كان العرب المهجرين إجبارياً من بيوتهم وأعمالهم ووظائفهم يملكون ويسكنون حتى نهاية ١٩٤٨ (٨٠٪) من مجموع المساحة الأرضية التى يحتلها الصهيونيين فما هى حجة شرتوك؟ إنها حجة المغتصب.

وبناء على التقرير الذى قدمته لجنة المسح الاقتصادية لهيئة الأمم المتحدة فى الشرق الأوسط أن عدد الفلسطينيين الذين أجبروا على ترك بلادهم أثناء حرب ١٩٤٨ يقدر بحوالى ٧٢٦,٠٠٠ وماعدا هؤلاء يوجد حوالى ٦٥٢,٠٠٠ يحتاجون إلى معونة.

وبدلاً من أن تقوم هيئة الأمم المتحدة بتنفيذ القرار ١٩٤، تركت هؤلاء يعيشون على صدقات الأمم، وعينت «لجنة غوث اللاجئين وتشغيلهم» (UNRWA) ونتيجة لحرب ١٩٦٧ عندما احتلت غزة وسيناء والضفة الغربية للأردن والمرتفعات السورية خرج العدد الكثير من الفلسطينيين يفتشون عن ملجأ لهم في الأردن وسوريا ومصر، ومن هؤلاء عدد كبير من اللاجئين القدامى. وفي اجتماع طارئ لهيئة الأمم المتحدة قررت عودة اللاجئين إلى ديارهم في الأراضي المحتلة وقدم ٨٥٪ من هؤلاء طلباً للرجوع ولكن الصهيونيين لم يسمحوا لأكثر من ١٥٠٠٠ في أول يناير ١٩٦٨، وصرح أشكول رئيس وزراء إسرائيل في الكنيست بأن اتجاه إسرائيل الاحتفاظ بغزة والقسم الشرقي من القدس، دون أن يلتفت إلى قرار هيئة الأمم المتحدة ويظهر من تصريحه أن جشع إسرائيل وأطماعها لا تقف عند حد، وصرح موسى ديان في مقابلة له مع (C.B.S) الأمريكية عندما وجه إليه سؤال هل يمكن لإسرائيل أن تستوعب الشعب العربي في الأراضي المحتلة فقال: من الوجهة الاقتصادية نعم! ولكن من الوجهة السياسية لا! لأنه إما أن نكون عند ذلك أقلية أو تكون هناك دولة عربية يهودية ولا نريدها نحن. إننا نريد دولة يهودية فقط. ولأجل أن نعرف موجزاً عن وضع اللاجئين نقتطف مايلي من تقرير «لجنة غوث اللاجئين وتشغيلهم» لسنة ١٩٦٩ - ١٩٧٠.

جاء في التقرير: أن عدد اللاجئين مستمر بالنمو مما يدعو إلى مزيد من المساعدة، فإنه يوجد الآن أكثر من ١,٤٠٠,٠٠٠ اسم في قائمة لجنة الغوث الذين يحتاجون إلى المعونة وهذا العدد لا يشمل الذين خرجوا عام ١٩٦٧ فإن عناية هؤلاء تحولت إلى الدول التي يعيشون فيها، ولم تطلب معونة لجنة الغوث إلا من حكومة الأردن، وفي قائمة ١,٤٠٠,٠٠٠ يوجد ١٥٠,٠٠٠ لم يستلموا أية معونة من لجنة الغوث، وقد وضع حرف «N» أمام أسمائهم أو No هؤلاء نقلوا في ملفات غير منفذة انتظاراً لأية معونة ترد من لجنة أخرى، وإذا وجدت service لجنة الغوث أحد الأسماء قد توفي صاحبه فإنها تضع واحداً من أولئك مكانه.

وليس كل عدد أسماء القائمة يستلم معونة معدة من اللجنة بل إن ثلثي هذه الأسماء أو أقل أي أكثر من ٨٤٠,٠٠٠ يستلمون شهرياً طعاماً مقنناً من طحين وأطعمة مجففة وزيت للطبخ بحيث تكفي ١٥٠٠ سعرة حرارية (كالوري) في اليوم، وتدفع للشخص نقداً أربع سنتات في اليوم باستثناء بعض الأشهر التي أعقبت عدوان ١٩٦٧، فقد أصدرنا تقنياً مستعجلاً، والذين جاءوا بأعقاب حرب ١٩٦٧ لم يزدوا المستوى السابق وقد زاد مايقرب

من ٣٠٠,٠٠٠ طفل هؤلاء أيضاً يستحقون حصصاً .

وبمجرد نظرة إلى وضع اللاجئين نجد أنهم يعيشون في كفاف تقدمه صدقات الأمم في القرن العشرين قابعين في صحراء، وفي خيام مهلهلة تنظر عيونهم إلى أوطانهم ومزارعهم ومدارسهم، وحوالهم الدبابات تقبع في أراضيهم والطائرات اليهودية تملأ الجو .  
فهل يوجد أمل لحل هذه المأساة، الحقيقة الواضحة أن قضية اللاجئين لم تفهم في الغرب .  
لقد غلفتها دعايات إسرائيل بغلاف كثيف مضلل .

## كيف بدأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

إن ظاهرة خروج العرب من فلسطين قديمة ترجع إلى سنة ١٩٣٦، إلا أنها توقفت أثناء الحرب ثم لما اتخذ قرار التقسيم تجددت ظاهرة الخروج على نطاق أوسع. وبذلك المناسبة أوصت جامعة الدول العربية بحسن استقبال اللاجئين، بينما كانت أوامر الوكالة اليهودية هي البقاء بأى ثمن وكان الأغنياء والطبقة المتوسطة هم أسرع الناس إلى مغادرة البلاد، كذلك أعطى المسئولون مثلاً سيئاً فى كثير من المدن والقرى كما حدث فى حيفا. ويتخذ الكتاب اليهود من ذلك دليلاً على التقليل من مسؤوليتهم فيذكرون مثلاً أنه حينما قرر حاكم الناصرة عدم الخروج بقيت معه الغالبية العظمى من السكان، ولايستطيع أحد أن ينكر مسؤولية اليهود فى إرهاب العرب خلال شهرى أبريل ومايو واضطراهم إلى مغادرة البلاد، فقد عمدوا تدمير القرى لمنع سكانها من العودة، ولسنا بحاجة إلى أن نذكر بحادث دير ياسين الذى أثار الرعب والفرع فى نفوس السكان، فتلاحقت وفود اللاجئين خلال شهرى أبريل ومايو ١٩٤٨.

وفى أثناء الحرب كان السكان العرب يفرون عادة أمام الجيوش الإسرائيلية بمجرد أن تقترب من قراهم أو مدنهم - ويقدر سكان المنطقة العربية التى احتلت بعد ١٥ مايو بنحو ٨٠٠ ألف لم يبق منهم فى إسرائيل سوى ١٦٠، وغادر الباقون على دفعات أولاً بعد هزائم يوليو، ثم فى أعقاب اعتداءات أكتوبر، وقد كان من المستحيل قيام إسرائيل لو تشبث العرب بأوطانهم حتى قال بن جوريون أن المشكلة حلت بطريقة أفضل مما كنا نتوقع، وذكر وايزمان «لو دبرنا لهذا الأمر جميع إمكانياتنا ما استطعنا الوصول إلى هذه النتيجة».

وهذه التصريحات إن دلت على شىء فهى تؤكد أنه كان من المستحيل تعايش السكان مع الجنسيتين فى فلسطين، وأن العودة تبقى أمراً نظرياً طالما أن الدولة الدخيلة قائمة.

(١) قضية فلسطين د. صلاح العقاد.

ويلاحظ أن معظم العرب الذين فضلوا البقاء كانوا يشكلون فئات خاصة كالأقليات المذهبية، فقد بقي جميع الدروز وهم يبلغون نحو ١٥ ألف، وذهب بعضهم إلى حد التعاون مع الإسرائيليين، ثانياً البدو الذين ليس لديهم من الوعي ما يجعلهم يشعرون شعوراً قوياً بتغيير نظام الحكم.

وقد اتخذ العرب من مشكلة اللاجئين في بداية الأمر وسيلة لإحراج إسرائيل أمام الرأي العام الدولي بمعنى أنه إذ ألحوا في عودة اللاجئين طبقاً لقرار الأمم المتحدة، فإن إسرائيل سترفض بالتأكيد وتظهر المعالم بأنها معادية للمبادئ الإنسانية ولقرارات المنظمة الدولية.

وعندنا أن قضية اللاجئين ليست إلا فرعاً من أصل وإصرار العرب على مبدأ العودة في ظل الوجود الإسرائيلي هو نوع من السياسة غير الواقعية؛ إذ إنه من الأرجح أن ترفض الغالبية العظمى العودة حتى لا تتحول إلى أقلية مضطهدة تخضع لحكم أجنبي.

وقد أشار إلى ذلك صراحة مندوب باكستان أثناء مناقشات الجمعية العامة في الدورة الثالثة، واقترح بدلاً من العودة تبادل السكان.

وربما بنى هذه الفكرة وجود احتمال قوى خلال سنة ١٩٤٩ بإمكان تعديل الحدود لصالح العرب، سواء بالعودة إلى نظام التقسيم أو حتى اقتطاع جزء من القسم اليهودي..

وكان ذلك محور الجدل في الجلسة الثالثة خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ٤٨، ولكن بعد توقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة صار من العسير التحدث عن تعديلات إقليمية.

### لجنة الوساطة الدولية

اتخذت لجنة الوساطة الدولية من منطقة القدس المحايدة مقراً لها، وأمضت وقتاً في استطلاع رأى الحكومات.

وبدأت المرحلة الأولى من أعمالها باستطلاع رأى الحكومات العربية، إذ دعت ممثلها إلى الاجتماع في بيروت من ٢١ مارس إلى ٥ أبريل. وكان من المفروض أن تبحث اللجنة مسألة القدس واللاجئين، وما يترتب على ذلك من إعادة النظر في تخطيط الحدود. ومنذ البداية لقيت اللجنة رفضاً باتاً من جانب إسرائيل في بحث تدويل القدس، وإنما أبدت استعداداً فقط

للتباحث حول تأمين وصول الحجاج إلى الأماكن المقدسة - والعرب منقسمون إزاء هذه القضية . وهؤلاء الذين قبلوا التدويل يشترطون أن تتعهد الأمم المتحدة مقدماً بتنفيذه يفضلون على كل حال إعطاء أولوية البحث لمسألة اللاجئين .

وعندما انتقلت اللجنة إلى إسرائيل أكد لها بن جوريون أن بلاده لا تقبل فصل موضوع اللاجئين عن قضية فلسطين العامة، أي أنها تربطها بموضوع الصلح له أو الأقل تعديل الحدود لصالح إسرائيل كما سنرى . ورفعت اللجنة تقريرها الأول والثاني إلى الأمين العام عن هذه المحادثات الاستطلاعية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى لوزان؛ حيث دارت أهم مرحلة من المحادثات (١) . وفي لوزان حدثت ظاهرة فريدة لم تتكرر بعد ذلك في نوع العلاقات بين العرب وإسرائيل وهو أن العرب قبلوا التباحث مع إسرائيل حول شئون سياسية .

ولو أن المحادثات لم تتم بصورة مباشرة بل عن طريق لجنة الوساطة مما جعل الرأي العام العالمي يعتقد بإمكان التوصل إلى تسوية، وقيل في ذاك الحين أن مشكلة اللاجئين هي التي عرقلت الوصول إلى هذه التسوية، وكان ذلك فهماً غير دقيق لطبيعة قضية فلسطين، ويروى Berger: إن الملك عبدالله لم يكن الوحيد من بين الوفود العربية التي أرادت أن تتصل سراً بإسرائيل في لوزان، بل سعت كل دولة إلى أن تحصل على حدة على مكاسب خاصة تظهر بها تفوقها على الدول العربية الأخرى (٢) .

وفي أثناء هذه المحادثات وافق العرب للمرة الأولى على مبدأ التقسيم، وهذا تراجع خطير تم نتيجة عقد اتفاقيات الهدنة التي منحت إسرائيل أقاليم أوسع مما خصص لها، كذلك يعد قبول العرب التباحث مع وفد إسرائيل في مسائل سياسية ولو عن طريق الوسيط تراجعاً .

وقد برزت قضية اللاجئين باعتبارها المسألة العاجلة التي تحتاج إلى الحل، والتي يهتم لها الرأي العالمي فكانت نظرية العرب هي عودة اللاجئين الفورية إلى المنطقة المخصصة للعرب، وبذا لا يتعرضون لأن يعيشوا كأقلية، وردت إسرائيل بأنه لا يمكن بحث قضية اللاجئين منفصلة عن الصلح فإنه حسب القرار رقم ١٩٤ لا بد وأن يعيش اللاجئين مع جيرانهم في سلام، ولن يتحقق هذا السلام إلا بتوقيع صلح مع العرب . كذلك اشترطت إسرائيل مقدماً الحصول على بيان دقيق يعدد اللاجئين وبحث موضوع القدس والتعاون الاقتصادي .

(١) انظر ملخص هذه التقارير في : U, N. Yeer Book 48 - 1949 p. 107 S. 9

(٢) Berger p. 45

وفى أثناء المحادثات عرضت إسرائيل حلاً آخر وهو ترك قطاع غزة فى مقابل التكفل باللاجئين، فهى إذاً لاتقنع بحدود الهدنة الدائمة وإنما تريد توسعاً إقليمياً جديداً مقابل حل جزئى لقضية اللاجئين.

وهى تحقق هدفاً استراتيجياً آخر من وراء المطالبة بغزة، وهو إبعاد الجيش المصرى عن البلاد والتخلص من حكومة عموم فلسطين، على أن الوفود العربية كانت ترى أن حل قضية اللاجئين يعنى العودة على الأقل إلى حدود التقسيم، وللمرة الأولى صاروا يطالبون بتنفيذ قراراً الأمم المتحدة الذى احتجوا عليه أشد الاحتجاج فى سنة ١٩٤٧، ويعد هذا الأمر فى حد ذاته تراجعاً خطيراً من العرب، وفى أثناء المحادثات حاولت الولايات المتحدة أن تستخدم نفوذها لدى إسرائيل بحل قضية اللاجئين حلاً جزئياً، فبعثت بمذكرة بتاريخ ٢٩ مايو تدعو إلى إعادة ٢٥٠ ألف لاجيء والتخلى عن القسم الجنوبى من النقب، وإلا أعادت الولايات المتحدة النظر فى سياستها إزاء إسرائيل. ويفسر أحد الباحثين الصهاينة<sup>(١)</sup> هذا الموقف الفريد من الولايات المتحدة بأنها كانت تحاول أن تساعد الحكام العرب المواليين للمغرب فى ذلك الوقت على البقاء، خشية أن يسقطوا تحت وطأة تيارات وطنية قوية يمكن أن تزداد قوة بتعدد مشكلة فلسطين. ويضيف أن الأمريكين لا بد أن يكونوا قد فكروا فى مصير شان كاي تشك حليفهم فى الصين.

وقد يكون لهذا التفسير وزنه لو أن الولايات المتحدة تابعت هذا الإنذار بالتنفيذ، ولكنها لم تفعل شيئاً من هذا القبيل، وبعد أن توقفت المباحثات عدة أيام خلال شهر يوليو استأنفت من جديد من ١٨ يوليو حتى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٩، ودخلت الوفود فى تفاصيل دقيقة تتعلق بموضوع اللاجئين<sup>(٢)</sup>.

فعرضت إسرائيل إعادة ١٠٠ ألف على أن يكون لها الحرية المطلقة فى اختيار الأماكن التى تنزلهم فيها لأنها لا بد وأن تراعى متطلبات الأمن والإمكانيات الاقتصادية. وفى إسرائيل الدولة الناشئة التى تأخذ بنظام الاقتصاد الموجه يصعب امتصاص اللاجئين العرب، ولذا نرى أن إسرائيل لم تكن جادة حتى فى هذا العرض، وإنما أرادت أن تجس نبض العرب، وأن تسترضى الأمريكان بعض الوقت معتمدة على أن العرب سيرفضون بطبيعة الحال هذا

(١) gabbay. p. 242.

(١) قضية فلسطين د. صلاح العقاد.

الحل الهزيل . وقد أجاب العرب بمقترحات مختلفة تماماً فطالبوا بعودة جميع الذين ينتمون إلى القسم العربي وتعويض هؤلاء الذين كانوا يعيشون في القسم المخصص لليهود، وللمرة الثانية أراد العرب أن يؤكدوا مبدأ التقسيم بهذا الاقتراح، ولا غرو فقد صار التقسيم في سنة ١٩٤٩ أهون بكثير من خطوط الهدنة التي فرضت على العرب بالقوة العسكرية . وقد مثل العرب الفلسطينيون في محادثات لوزان، وكانت الهيئة العربية العليا تحاول بقدر الإمكان أن تتخذ موقفاً مماثلاً للوزير المصري، غير أن ذلك لم يمنع بعض الفلسطينيين الأثرياء من أن ينظروا إلى القضية من زاوية مصالحهم الخاصة، فقالوا إما أن تشن الحرب أو يعقد صلح ليسهل التعويض عن الأملاك!! وطالب آخرون بتكوين إسرائيل أكثر من العرب . فقد خصصت معظم ميزانيتها لإدماج اللاجئين في البلاد المضيفة . ففي العام الأول كرست لهذا الغرض مائة مليون دولار، مقابل ١٨ أعمال الإغاثة العاجلة . ثم اعتمدت ٢٠٠ مليون دولار لأعمال التوطين، لا لإعادة لمدة ثلاث سنوات . وشجعت الولايات المتحدة هذا الاتجاه بأن عرضت مزيداً من المساعدات للدول العربية التي تقبل الإدماج<sup>(١)</sup> .

وفي ٨ ديسمبر ١٩٤٩ صدر القرار الخاص بإنشاء الوكالة، ولم يعترض عليه أحد، وإنما امتنعت الدول الشيوعية عن التصويت . ويلاحظ أنها لم تسهم على الإطلاق في التبرعات الخاصة بالوكالة . والظاهر أنها اعتبرت المشروع من أساسه أداة للنفوذ الغربي . وفي أثناء المناقشات حول هذا الموضوع أخذ إيبان، المندوب الدائم لإسرائيل في الأمم المتحدة، يلمح أن تحول حكومته نحو التصريح باستحالة العودة . فذكر أن عودة العرب تصادف صعوبات اقتصادية فنية، فاقتصاد إسرائيل الموجه يعتمد على عمل الفنيين . كما أن مستوى المعيشة لا يسمح بإضافة عدد كبير من غير العاملين الفنيين .

(١) قضية فلسطين د . صلاح العقاد .

## وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين

تأسست الوكالة رسمياً في مايو سنة ١٩٥٠ أى في التاريخ نفسه الذى صدر فيه التصريح الثلاثى، وكلا الأمرين يعد ظاهرة من ظواهر تجميد القضية . فوجود وكالة دائمة تدرب على التشغيل، هو تسليم بأن اللاجئين لن يعودوا إلى أعمالهم التى ألفوها فى السابق قبل مغادرة أوطانهم .

وفى أول ميزانية للوكالة خصص عشرون مليون دولار للتشغيل و١٣ مليون دولار للإغاثة، وحسب قرار ديسمبر سنة ١٩٤٨ دعيت الدول الأعضاء إلى التبرع الاختيارى، وكانت الولايات المتحدة منذ إقامة الوكالة هى التى تقدم الجزء الأكبر من هذه التبرعات، تليها بريطانيا . وسمح للأمم المتحدة بعقد قروض لمدة معينة لسد العجز فى ميزانية الوكالة . وتأسست لجنة رقابة على أعمال الوكالة من أربع دول، هى: بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا، مع إمكان إضافة ثلاث دول أخرى من بين الأعضاء الذين يقدمون التبرعات للوكالة .

وتدل المناقشات التى جرت فى الجمعية العامة أثناء بحث إنشاء الوكالة أن معظم الأعضاء توقعوا أن هذا الحل مؤقت، فأعلن مندوب هولندا والدانيمارك مثلاً أن العالم عطف على قضية اليهود لأنهم شردوا بواسطة النازيين، فلا يعقل أن تتسبب إسرائيل فى تشريد شعب آخر . ومن ثم يجب السماح بعودة كل من يرغب فى ذلك، على أن تكون هذه العودة بصورة فردية لاجتماعية . واقترحت بريطانيا وبعض الدول الأخرى إدماج اللاجئين الذين لا يرغبون فى العودة، وطلبت إلى إسرائيل أن توطن أيضاً العدد الذى يسمح اقتصادها بامتصاصه . وقالت يجب أن توجه أعمال الوكالة لهذا الغرض، وهو إدماج اللاجئين فى اقتصاديات الدول المختلفة فى الشرق الأوسط، واعتراض مندوب باكستان<sup>(١)</sup> بأن هذا الاقتراح يعتبر نقضاً للقرار ١٩٤ الصادر سنة ١٩٤٨ .

U. N. General Assembly 5th session Supplement. 8. (١)

وجهت الوكالة نظام التشغيل إلى الأعمال التي تتطلب استخدام المواد الخام، حتى يتم تشغيل أكبر عدد بأقل تكلفة، من ذلك مثلاً شق الطرق أو التوسع في الري وهكذا تستطيع الوكالة أن تخصص الجزء الأكبر من ميزانيتها للأجور. وكما قال المندوب الفرنسي في الجمعية العامة إن هذا النظام يستهدف رفع حالة اللاجئين المعنوية. وفي الدورة السادسة ١٩٥٢/٥١، ووجهت الجمعية العامة بتقريرين: الأول من لجنة التوفيق، وهو يشير إلى ازدياد حالة الكراهية بين العرب وإسرائيل، وخاصة في بيئات اللاجئين، وإذا تأملنا تقرير اللجنة نلاحظ أنه كان متأثراً بوجهة النظر الإسرائيلية. فهي تعلق سحب إسرائيل عرضها السابق بعودة ١٠٠ ألف لاجيء بازدياد حالة الكره ضدها، وبمجيء مزيد من المهاجرين اليهود من البلاد العربية وخاصة اليمن والعراق. وهذا التعليل ينطوي على أمرين: أولاً الظن بأن إسرائيل كانت مستعدة في وقت ما لإعادة ١٠٠ ألف لاجيء، وهذا غير صحيح. والأمر الثاني هو أن ذكر خروج اليهود من البلاد العربية يعد بمثابة تبرير لما تدعيه إسرائيل من أن رفض عودة اللاجئين، يقابله اضطهاد اليهود في البلاد العربية واضطرارهم إلى الهجرة.

والتقرير الثاني قدمته الوكالة، وهو يسلم بصعوبة تنفيذ العودة ويتحدث عن إمكان توطين اللاجئين في مناطق أخرى. واحتجت الدول العربية على هذا التقرير بأنه يتنافى مع العدل ومع القرارات السابقة. وحاولت الجمعية أن تتوصل إلى توصيات على أساس الحل الوسط. فأيدت طلب الوكالة برفع ميزانيتها إلى ٥٠ مليون دولار لأعمال الإغاثة في العام التالي، وتخصيص ٢٠٠ مليون دولار أخرى لإعادة التوطين على مدى ثلاث سنوات، على ألا يتعارض ذلك مع قرارات الجمعية العامة السابقة.

ودعت التوصية حكومات المنطقة إلى التعاون لحل هذه القضية، ولكنها لم تحدد تاريخاً معيناً لإنهاء أعمال الوكالة، مما يدل على أن المختصين توقعوا استمرار مشكلة اللاجئين دون حل. ورغم ذلك فقد رحبت الصحف العربية بالتوصية لأنها أكدت القرارات السابقة الخاصة بعودة اللاجئين، وربما وافقت الدول العربية على التوصيات الجديدة؛ لأنها ظنت أن الأمم المتحدة تحصر مناقشاتها منذ مدة في أعمال وكالة الغوث، وهاهي تفتح الباب في هذه الدورة لطرح قضية فلسطين برمتها التي كادت أن تجمد في المنظمة الدولية (١).

U. N. official Records adhoc political Commitee. 10/1/52 p. 197. (١)

تعرضت لجنة التوفيق بعد تقديم هذا التقرير لهجوم إسرائيل والاتحاد السوفياتي . أما إسرائيل فطالبت بتصفية اللجنة لأنها فشلت في حل جميع المشكلات وطالبت بتشكيل لجنة أخرى باسم لجنة المساعي الحميدة تتخذ مقرها في الأمم المتحدة وتعمل من أجل تسوية عامة . أما قضية اللاجئين فيمكن تسويتها على أساس تبادل السكان ، وأضاف المندوب الإسرائيلي مغالطاً بالأرقام أن نحو ٣٠٠ ألف يهودي قد اضطروا إلى مغادرة البلاد العربية ، وفي مقابل ذلك أخرج نحو ٥٠٠ ألف عربي من فلسطين .

واتهم الاتحاد السوفياتي لجنة التوفيق بأنها تخدم أغراض الولايات المتحدة ، وطالب هو الآخر بحلها قائلاً إنه يجب أن تترك المشكلة لتحلها حكومات الشرق الأوسط فيما بينها (١) .

صوتت الجمعية العامة رغم هذه الاعتراضات على مشروع الدول الغربية بأغلبية ساحقة . ومن المدهش أن معظم الدول العربية أيدت المقترحات الخاصة بالتعاون مع الوكالة وإنهاء مشكلة اللاجئين في أقرب فرصة ، مما يدل على أن الدول العربية أرادت أن تفسر القرار على أنه استمرار لقرار ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

وحقيقة الأمر أن القرار الجديد يحتوي على فقرات أخرى تشير إلى بحث موضوع التوطين . وعلى كل فإن توصية سنة ١٩٥٢ لم تبدل شيئاً من سياسة الحكومات العربية نحو موضوع اللاجئين ، وقد اتخذت كل منها موقفاً خاصاً فيما يتعلق بمعاملة اللاجئين ومدى إدماجهم في الدول المضيفة وتفضيل ذلك :

في الأردن اكتسب اللاجئون صفة المواطنة بعد قرار ضم الضفة الغربية ، لذلك قالت الدوائر الغربية إن الأردن أكثر تعاوناً مع وكالة غوث اللاجئين . أما الدول العربية الأخرى فقد امتنعت عن فتح باب المواطنة أمام اللاجئين بسبب أو بآخر ، فلبنان يخشى أن يؤدي ذلك إلى الإخلال بالتوازن الطائفي ؛ إذ إن أغلبية اللاجئين من المسلمين السنيين . أما مصر فترفض إدماج اللاجئين لأسباب اقتصادية وسياسية ، وأبرزها المحافظة على الكيان الفلسطيني . ومن حيث الوضع القانوني أيد قانون الجنسية الصادر في الأردن سنة ٥٤ حق كل شخص كان فلسطينياً

U. N. official Records adhoc political Committee. 10/1/52 p. 197. (١)

حتى ١٥ مايو سنة ١٩٤٧ و يقيم بصفة دائمة في الأردن، في أن يصبح مواطناً أردنياً. وهذا الإدماج اقتصادي لضعف الإمكانيات .

ففي الضفة الغربية يعيش نحن ٩٧٢ ألف أي ٧١٪ من سكان المملكة، ومن بين هؤلاء ٤٧٠ ألفاً مسجلون كلاجئين، ويعيشون بجانب ٧٣٤ ألفاً في الضفة الغربية أي في مساحة لا تتجاوز ٢١٦٥ ميلاً مربعاً معظمها قحل .

وفي لبنان يعامل اللاجئون مثل الأجانب، بل يخضعون لإجراءات أشد فلا يجوز لهم تملك العقارات . أما ممارسة الأعمال التجارية فلا يجوز إلا بإذن من رئيس الجمهورية . وتفرض على اللاجئين قيود شديدة في التنقل، ويعاقب المخالفون بمنع الإعانة، كما أن الحصول على بطاقات الإقامة يتم بعد فحص دقيق من الجهات الإدارية . ويمنح اللاجئون تسهيلات للمغادرة، ذلك أن لبنان يعتقد بأن سوريا تستطيع امتصاص عدد أكبر من اللاجئين .

وبالفعل يعامل اللاجئون في سوريا معاملة أفضل من حيث سهولة الحصول على الجنسية، ولكن ينص القانون على أن الحصول على الجنسية بصورة جماعية يتطلب إصدار تشريع خاص . ويتمتع اللاجئون بحرية ممارسة التجارة والمهنة الحرة . وإذا فإن سوريا مثل مصر ترفض إدماج اللاجئين لأغراض سياسية، هي المحافظة على الكيان الفلسطيني .

وفي مصر سمح لعدد محدود بالإقامة والعمل والتجارة والتوظيف، دون الحصول على الجنسية المصرية . ويعيش معظم اللاجئين في قطاع غزة الخاضع للإدارة العسكرية .

وقبل قيام إسرائيل كان القطاع يضم نحن ٨٥ ألفاً، وصلوا إلى ٢٥٠ ألف بعد احتشاد اللاجئين فيه، ولاتزيد مساحته عن خمسين ميلاً مربعاً . وكان المجال الطبيعي لاقتصاد غزة هو بير سبع والقدس، وقد انقطعت سبل الاتصال بهما، فكان لابد من إيجاد تعويض، وهو إقامة سوق حرة . ولا يستطيع اللاجئون مغادرة القطاع بحرية تامة إلا أن القيود ليست مشددة .

يتصل موضوع التعويضات بمشكلة اللاجئين اتصالاً وثيقاً، وكانت إسرائيل تبتدى الاستعداد في بداية قيامها لدفع التعويضات لتكسب التأييد الدولي . واتخذ قرار في الجمعية العامة بتاريخ ١٤ / ١٢ / ١٩٥٠ بتكوين لجنة لتسوية هذا الموضوع، وتأسس مكتب اللاجئين في القدس لتقدير الممتلكات، واستقر هذا المكتب بالقدس . وكانت حجة إسرائيل التي

راوغت بها المكتب هي عدم توفر سجلات منظمة، وبالتالي يصعب تقييم الأملاك، إلا أن الإجراءات التي كانت تتخذ منذ قيام إسرائيل تدل جميعاً على نية الاستيلاء على الأملاك قبل النظر في التعويض. ففي ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٨ صدر<sup>(١)</sup> قانون يعلن أن كل أرض متروكة توضع تحت إشراف الدولة، وتمنح الحكومة الأرض للمزارعين الجدد. وقد راعت الحكومة الإسرائيلية أن توطن المهاجرين اليهود في مختلف الأراضي المتروكة لخدمة أغراض استراتيجية، معطية ذلك الأمر الأولوية على متطلبات الاستغلال الاقتصادي. كما جمدت إسرائيل الأموال العربية المودعة في بنوك فلسطين، وقدرتها بـ٤ ملايين جنيه، بينما يقدرها العرب بـ٥ ملايين. ويلاحظ أن العرب لم يفكروا في تخريب ممتلكاتهم قبل مغادرتهم على الأقل؛ لأنهم كانوا يأملون في العودة بعد انتصار الجيوش العربية. ولهذه النقطة أهميتها، إذ أن إسرائيل عند تقييم الممتلكات أرادت أن تراعى الوضع الذي كانت عليه عند مغادرة أصحابها لها، وعلى ذلك فإن الاستيلاء عليها سائلة وإمكان استغلالها بسهولة بعد ذلك، لا بد وأن يؤخذ في الاعتبار إذا أضيفت إليها قيمة جديدة إذ أن الملاك العرب هم الذين وضعوا الأساس في إقامة معظم البيارات الموجودة الآن في إسرائيل.

وفي أوائل سنة ١٩٤٩ أعلن موسى شاريت أن حكومته مستعدة لدفع التعويضات شريطة أن تستخدم لتوطين اللاجئين في أماكن جديدة، ثم أبدت إسرائيل شيئاً من التساهل المؤقت أثناء النظر في قبول عضويتها في الأمم المتحدة.

إلا أن الفكرة المسيطرة على الكنيست عند المناقشات التي توالى حول هذا الموضوع، هي ربط قضية التعويضات بمسألة توطين اللاجئين، بل إن الأحزاب المتطرفة مثل حيروت طالبت بحساب تعويضات أخرى، ادعت أنها تستحق على البلاد العربية التي تدخلت عسكرياً في فلسطين، وسموها تعويضات حرب.

وبالتالي يسقط حق العرب الفلسطينيين في التعويضات. كما يسقط حقهم في العودة حسب آراء هؤلاء المتطرفين. وعلى كل حال فإن إسرائيل منذ البداية أعلنت أنه في حالة دفع التعويضات لا بد من مشاركة الأمم المتحدة والدول الكبرى وتحمل العبء الأكبر منها. ورفضت بشدة فكرة تعيين وصى على ممتلكات اللاجئين، ومازال هذا الموضوع يتعثر في الأمم المتحدة ولا يحظى بتأييد أغلبية الثلثين في الجمعية العامة.

(١) انظر. Gabbay chap.

مهما قيل من إمكان إعادة توطين اللاجئين، فإن بقاء المشكلة لا يمكن أن تكون لجنة مهمتها رعاية أموال اللاجئين العرب داخل إسرائيل. وبمضى الوقت أخذت إسرائيل تضع العراقيل والقيود أمام مبدأ العودة فهي تارة تخرج بصعوبة الامتصاص الاقتصادي، سيما وأنه يتوافد على إسرائيل مزيد من المهاجرين، وقد دعى ٦٠٠ ألف يهودى إلى استيطان إسرائيل بعد التوسعات التي تمت فى يوليو سنة ١٩٤٨، ثم احتجت إسرائيل بأن أمنها يتعرض للخطر من جراء العودة ما لم يعقد صلح مع العرب.

ثم أثير موضوع الهجرة اليهودية من البلاد العربية وقدرت إسرائيل عدد اليهود الراغبين فى مغادرة البلاد العربية واستيطانها بـ ٤٢ ألف. وكثيراً ما تشبه إسرائيل نزوح يهود البلاد العربية وخروج العرب من فلسطين بعمليات تبادل السكان وهذه مغالطة كبرى. ومن داخل إسرائيل ارتفعت أصوات المعارضة لجرد فتح باب العودة، وتزعم هذه المعارضة حزب حيروت.

كيف كان موقف لجنة الوساطة من هذه الآراء المتعارضة؟

الواقع أن اللجنة لم تستطع أن تتخذ إجراءً فعالاً، حتى أنها لم تقدم صيغة اقتراح بحل، بل اكتفت بتحديد بعض النقاط الرئيسية، وطلبت إلى الطرفين أن يبديا رأيهما فيها من هذه النقاط مصير المرحّلين، فهل يصبحون مواطنين إسرائيليين؟ وهل تدعو الدول العربية إلى العودة على هذا الأساس، أم على أساس احتفاظ العرب بصفتهم القومية، ومامدى استعداد إسرائيل لكفالة الحرية وعدم الاضطهاد لهؤلاء العائدين.

وإلى أى مدى تستطيع إسرائيل أن تمتص العائدين اقتصادياً، وهل تتم العودة عن طريق لجنة دولية للتوطين أم يترك لإسرائيل الحرية فى ذلك، وما العدد الذى تقبله إسرائيل وعدد اللاجئين الذين ستمتصهم البلاد العربية.

## مغزى قضية اللاجئين

كانت الفكرة السائدة عند العرب هي أن مشكلة اللاجئين أفضل رمز على حيوية القضية، والدليل على ذلك هو أن الدورات المتعاقبة للجمعية العامة أبدت استعداداً لبحث هذه القضية. وما زال القرار ١٩٤١ لسنة ١٩٤٨ قائماً من الناحية النظرية، وبوسع العرب أن يتهموا إسرائيل فى أى وقت بامتناعها عن تنفيذ هذا القرار الخاص بحق اللاجئين فى العودة والتعويض عن الذين لا يرغبون فيها.

وهذا المنطق سليم لو أنه كان بنية العرب استخدام هذا القضية التي يحرزون فيها كسباً دبلوماسياً للتمهيد لتنفيذ القرار بالقوة، طالما أن الأمم المتحدة عاجزة عن ذلك، أما الاكتفاء بهذا الكسب الدبلوماسي فإنه يهبط بالمشكلة إلى مجرد مناورة سياسية على حساب الجانب الإنساني، فلاتستحق المناورة أن يظل جزء كبير من الشعب الفلسطيني مشرداً نحو خمسين عاماً، وهذا ماجعل كثيرين من الكتاب والمراقبين السياسيين في الغرب يصفون الحكام العرب بأنهم يستخدمون قضية فلسطين للاستهلاك الخلى.

وحيثما طرحت الوفود العربية قضية اللاجئين للمرة الأولى في مجلس الأمن كان ذلك بمناسبة تدخل الجيوش العربية، فذكر الممثلون العرب أن هناك نحو ربع مليون من الفلسطينيين شردوا من ديارهم، وأن هدف التدخل العربي هو إعادتهم إلى أوطانهم. وإذا لم يستهدف العرب في هذه الحقبة الاستعطف أو طلب المعونة. غير أنه بعد حرب الأيام العشرة وزيادة عدد اللاجئين، تأكدت الحاجة الملحة للمعونة الدولية، وشغل برنادوت بهذا الموضوع بالدرجة الأولى. واستخدم نفوذه لكي يقنع الحكومة الإسرائيلية بإعادة اللاجئين، ولم يرفض بن جوريون رفضاً باتاً، وإنما وضع شروطاً من شأنها أن تجعل العودة مستحيلة، فقال لا بد أن ترتبط العودة بتسوية عامة حتى لا يتحول العرب العائدون إلى طابور خامس، واشترط على كل حال ألا يعود أحد في سن القتال، والغرض من ذلك هو التظاهر بأن مايعنى إسرائيل هو أمنها، والحقيقة أن إسرائيل كانت مصممة على عدم السماح للاجئين بالعودة، إذ أن مغادرة العرب لبلادهم كانت هي الفرصة الذهبية التي أفسحت المجال لـ ٦٠ ألف يهودى للهجرة في أعقاب قيام الدولة الجديدة.

وعلى عجل أبدت هيئات مختلفة استعدادها لتقديم المعونات العينية للاجئين من بينها شركات البترول العاملة في البلاد العربية، وجمعيات إغاثة الطفولة. وتكفلت الأمم المتحدة بالتنسيق والإدارة. غير أن الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٤٨ شهدت اعتداءات إسرائيلية جديدة، وتدفق أفواج أخرى من اللاجئين على البلدان العربية المجاورة. واقترن ذلك بحلول فصل الشتاء فتجاوز الأمر إمكانيات هذه الهيئات، وتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بعمل مباشر وذلك بتخصيص ميزانية محددة، وتعيين هيئة خاصة للإشراف على إغاثة اللاجئين. وجمعت التبرعات من الدول الأعضاء، ولم تسهم الحكومات العربية في النفقات، لأن نظريتها هي أن العرب كانوا ضحية العدوان، وعلى دول العالم التي سمحت به والدول الكبرى التي تعد مسؤولة عنه إلى حد كبير أن تتكفل بهذه النفقات.

وعندما عادت الجمعية العامة إلى الاجتماع في خريف سنة ١٩٤٩ كانت اتفاقيات الهدنة الدائمة قد عقدت فضعف الأمل في العودة. لذا أوصت لجنة التوفيق بتكوين لجنة اقتصادية تتوفر على دراسة الموضوع وتقدم مقترحاتها إلى الجمعية العامة في نفس الدورة.

واعترفت اللجنة في تقريرها بأن مشكلة اللاجئين يجب أن تحتل مكان الصدارة من قضية فلسطين، وأنه طالما لا يوجد حل سياسي فمن المنتظر أن تبقى هذه المشكلة معلقة فترة من الزمن، ولذلك يجب الاعتماد على معونة الأمم المتحدة، إلا أن هذه المعونة لا يجب أن تكون على شكل صدقة كما حدث في السنة الأولى، بل لا بد من إفساح مجال العمل أمام اللاجئين، وذلك بوضع برنامج للتشغيل والاستغلال مياه نهر الأردن بصورة أفضل. وأقرت اللجنة أن الأقطار المضيفة غير قادرة على تحمل نفقات هذه المشروعات، ولذا لا بد من أن تتكفل الأمم المتحدة بها. وأن تقدم المعونة مباشرة حتى نهاية سنة ١٩٥٠.

وإذاً فإن اللجنة الاقتصادية هي صاحبة الاقتراح بإنشاء وكالة لغوث اللاجئين وتشغيلهم على أن تكون هذه الوكالة مستقلة إدارياً، وتمارس أعمالها بالتعاون مع الحكومات المضيفة.

وقد وافقت الدول العربية على إنشاء الوكالة متمسكة بهذا المبدأ الرمزي، وهو أنه طالما لا يوجد اتفاق سياسي، فإن وجود الوكالة لا يسقط حق العرب في العودة.

وحقيقة الأمر أن فكرة الوكالة انبثقت أولاً عن جيمس ماكدونالد، أول سفير أمريكي في إسرائيل، والصديق الحميم للصهيونية. وقد رحبت بها الحكومة الإسرائيلية. وإذا تأملنا في خطط الوكالة نلاحظ أنها خدمت أهداف نتجاهل آثاره السياسية، فما زال اللاجئين يعلمون أبناءهم بأنهم من اللد أو الرملة أو عكا. وإذا مر رجال الأمم المتحدة وسألوا أحد الصغار: أين أنت؟ أجاب: أنا من هذا البلد أو ذاك، من الأراضي المحتلة.

وخلاصة القول إن اللاجئين يؤيدون بصفة جماعية مبدأ الكيان الفلسطيني، ولكن إذا أتيح لهم كأفراد أن يجدوا عملاً في أي مكان، فإنهم لا يستطيعون أن يرفضوا تلك الفرصة.

يقول البروفيسور توينبي :

أعتقد أن هناك نقطتين مهمتين، الأولى عودة اللاجئين إلى ديارهم. والثانية استخدام اللاجئين كسلاح سياسي. وأعتقد أن هناك تناقضاً في الموقف الإسرائيلي؛ فاليهود يطالبون

بعودة اليهود إلى فلسطين رغم أنهم تركوها منذ عام ١٣٥ ميلادية، ولم تكن في فلسطين قط كتلة ملحوظة من السكان اليهود. وإن كنت أوافق على أن قلة من اليهود عاشت بضرورة مستمرة في فلسطين<sup>(١)</sup>؛ وهي أقلية قليلة. ومنذ عام ٦٤ قبل الميلاد لم تقم دولة يهودية في فلسطين. ولقد ادعيت الحق في العودة، لا كما نص وعد بلفور في صورة وطن قومي ولكن في الصورة المتطرفة للدولة. ولكنكم تنكرون في الوقت نفسه على العرب الذين أرغموا على مغادرة فلسطين، الجزء الإسرائيلي في فلسطين، عام ١٩٤٨، تنكرون عليهم ما يعتبر الحجة الأساسية التي يستند إليها الشعب اليهودي. هذا موقف متناقض. عليكم أن تتأملوه. ثم نقطة استخدام اللاجئين كسلاح سياسي، لقد أتحت لي فرصة تجاذب أطراف الحديث مع ممثلي الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية - وأعتقد أن المنظمة الصهيونية وحكومة إسرائيل تعيشان في بيت زجاجي بالنسبة لموضوع استخدام اللاجئين اليهود كسلاح سياسي وما ينسبونه للغرب في هذا المجال. وقد حدث الكثير وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية مما يوضح كيف وجهت الصهيونية اللاجئين اليهود إلى فلسطين، استغلالاً لمخنتهم في سبيل توطيد السياسة الصهيونية، بدلاً من إقرارهم في أستراليا أو أمريكا الشمالية حيث كان ينتظرهم المأوى والمستقبل.

إن إسرائيل، تحمل مسؤولية هروب بعض اللاجئين نتيجة طردهم وذبح الفلسطينيين العرب، لأن الإسرائيليين استولوا على ممتلكات هي حق مشروع، لاجدال فيه للعرب الفلسطينيين. وأنى أقول الآن في صراحة إن هذا العمل سرقة وأنه عبء ثقيل على الضمير اليهودي. وعلى اليهود جميعاً - وخاصة الإسرائيليين - أن يعملوا على إزالة آثار هذا العمل. فهذا أمر لا بد أن يصفى بواسطة اليهود أنفسهم والإسرائيليين خاصة، ولكن نخص أيضاً الطوائف اليهودية بالعالم كله لأن هذه الطوائف هي التي مكنت لقيام إسرائيل بالمساعدات المالية والتأييد السياسي؛ وخاصة مواطني كندا والولايات المتحدة الذين ينتمون للدين اليهودي، والذين لهم أعظم سلطة مالية وأشد أثر سياسي في هذا الأمر<sup>(٢)</sup>.

وهكذا تجدنا نواجه مشكلة لانزال مستمرة هي كيف نحول دون أن يلد هذا الإثم الذي أنزل بالناس - والذي جاء نتيجة إثم سابق عليه - من أن يلد آثاماً جديدة. لقد كنت في

(١) البروفيسور تويني.

(٢) المصدر السابق.

معسكرات اللاجئين في قطاع غزة واستمعت إلى أغاني الأطفال التي ينشدونها في المدارس. وإذا أردتم أن تتروا كيف كان اليهود أثناء ثلاث عشرة سنة أو أربع عشرة سنة بعد نفي نبوخذ نصر لليهود، فاذهبوا إلى قطاع غزة وستلمسون روح العرب هناك وحالتهم الفكرية. إنهم يقولون الأشياء نفسها التي كان يقولها اليهود إذ ذاك والتي ظلوا يقولونها فيما بعد: «هذه هي بلادنا. وإنا لعائدون».